

ماذا عن مركزية الدولة السورية

معتز حيسو*

وتتقاطع مع ذلك هجرة الرساميل الوطنية والكفاءات العلمية خارج البلاد، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية المالية والعسكرية التي تحمّلها حلفاء النظام. وجميعها عوامل تحول دون ذلك. لكنّها تفتح الأبواب أمام الرساميل وشركات الاستثمار فوق الوطنية. هذا يعني أن مستقبل سوريا والسوريين سيبقى رهينة تناقضات وتدخّلات خارجية، وأيضاً يحمل إمكانية تحويل سوريا المنقسمة على ذاتها إلى مجالات لاستثمار شركات كبرى ودول تتسابق للاستحواذ على عقود إعادة الإعمار واستخراج الثروات والموارد النفطية والغاز وغير ذلك. ونشير إلى أن ذلك سوف يدفع إلى تقليص مركزية سلطة الدولة وتراجع دورها الاجتماعي، ما يعني أننا سنشهد تحولاً نيوليبرالياً سيكون فيه لزعماء الحرب ومن اغتنى من النهب وغير ذلك دور واضح وخطير.

في السياق، نشير إلى أن اندفاع القوات الكردية المدعومة أميركياً «قسد»، إضافة إلى فصائل أخرى يعتمدونها التحالف الدولي كأدوات متنقلة، وأيضاً ما يجري من تحضيرات سياسية لمستقبل إدلّب والغوطة والجنوب السوري، سوف يساهم في تقليص مركزية الدولة ويحدّ من سلطة النظام، ويعيق استعادته للسيطرة على كامل الجغرافيا السياسية. ويتزامن ذلك مع اشتغال غير دولة لضبط وتوضيب مستقبل سوريا والإقليم ضمناً لنفوذها مثل «روسيا، واشنطن، إيران، تركيا والرياض...»، ما يدلل على إمكانية تكريس أوضاع جهوية وطائفية وفئوية، علماً بأن تجاوز أسباب الصراع يحتاج إلى وضع خطط تغيير شاملة وعميقة تلحظ أوضاع السوريين ومصالحهم وتراعي تمايزاتهم السياسية. ويحتاج أيضاً إلى اعتماد آليات اشتغال ديموقراطية تشاركية، وبرامج محاسبة ومصالحة شاملة وعميقة. ويبدو حتى اللحظة أنّ أطراف الصراع لا يريدون تحقيق ذلك. ويقام من مخاطر الأوضاع السورية وتداعياتها، استمرار تأثير حركات التشدد الإسلامي، العاجزة بدهاء عن قيادة المجتمع السوري، ما يعني أننا سوف نواجه إشكاليات متعددة؛ بعضها يتجاوز حدود الأزمة السياسية للنظام ومكونات المعارضة، إلى أخرى ثقافية تتعلق بالقيم والمفاهيم التي يخضع لها الإنسان السوري في تحركاته السياسية وآليات تفكيره النمطية السائدة.

إن غياب الجهود الحقيقية لتمكين مشاريع سياسية ديموقراطية وطنية، سيكون له دور واضح في تمكين الانقسامات العمودية الإثنية والطائفية والعشائرية، ما يفضي في ظل الأوضاع والمعطيات الراهنة إلى فرض حكم توفيقى يحمل إمكانية نشوء تحولات إشكالية تساهم في تفاقم التناقض والتباين داخل مكونات المجتمع السوري وبينها. ويزيد من خطورة التحولات المذكورة تراجع تأثير هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الديموقراطية اليسارية والعلمانية.

* باحث وكاتب سوري

ظاهرياً، تكشف التحولات الميدانية والمواقف السياسية الدولية عن نجاح النظام في تجاوز أزمته، لكنها في اللحظة ذاتها لا تشير إلى أنه سيكون قادراً على إعادة إنتاج أدوات وآليات السيطرة المركزية التي ميّزت حكمه طوال عقود ماضية. ويدرك حلفاء النظام مكانم الضعف لديه، لذلك فإنهم يلجأون إلى إنشاء مناطق خفض التوتر والمصالحات والتسويات والهدن، علماً بأن جميعها وبشكل خاص المتعلقة منها بمناطق خفض التوتر يكتنفها الهشاشة وعدم الاستقرار، إضافة إلى غموض مستقبلها. ويقام من ذلك استمرار التباين بين الدول الضامنة، وتمكين دورها ومناطق وجودها بناءً على موقفها من النظام والمعارضة. وبالنظر إلى أوضاع الصراع السوري، يمكن أن تؤدي تلك الآليات إلى اعتماد سياسات توفيقية تؤسس لتهميش المعارضة السياسية، وتقليص سلطة الدولة المركزية، علماً بأنه بالتوازي مع ذلك يتم تحويل مفاوضات جنيف إلى ثقب أسود يبتلع جهود السوريين وأهدافهم.

فالمعارضة السياسية، وتحديداً من ركب منها موجة الصراع وتماهى مع فصائل إسلامية مقاتلة بهدف إسقاط النظام، أظهرت عجزاً واضحاً في التحول إلى تجمّع منسجم ومتماسك، كما عجزت عن توليد قيادات سياسية قادرة على استقطاب السوريين المعنيين بالتغيير السياسي. ومثلما بات واضحاً، فإن التغيير السياسي يحتاج إلى مشروع سياسي شامل وعميق، وإلى منظومات فكرية وآليات اشتغال وتفكير سياسية تختلف عما هو سائد حالياً. وهذا ما عجزت عن إنجازه أطراف المعارضة السورية بأطيافها المتنوعة نتيجة افتقارها القدرة التنظيمية والقيادة المتبصرة والرؤية البرنامجية السياسية الشاملة والاستراتيجية، وأيضاً تشردمها. وفاقم من عجز تيارات المعارضة ومن تناقضاتها البنوية والبنينية، تعويلها على دعم غير دولة تحمل مصالح وأهدافاً وخطابات متضاربة. ذلك أسس إلى استبدال الشرعية المستمدة من السوريين بأخرى خارجية خاضعة لتناقضات وتجاذبات المواقف الدولية.

أما في ما يخص أوضاع النظام، فيبدو أنه سيواجه صعوبات كثيرة تحدّ من قدرته على إعادة أوضاع المجتمع المدني والسياسي السوري إلى ما كانت عليه قبل «الثورة السورية». ورغبة إيران وروسيا في إعادة إنتاجه وتمكين سلطته السياسية وأدوات اشتغاله، تحالف ميول غير دولة لها مصالح مختلفة، وأيضاً الأوضاع والمتغيرات الطارئة على المجتمع السوري بفعل عناصر وحيثيات الصراع وآلياته، وأخرى تتعلق بتراجع قدرات النظام المالية والعسكرية والبشرية.

نصل إلى إعادة إعمار البنى التحتية المادية، وأيضاً الطاقات البشرية. هذا يحتاج إلى إمكانات غير متوافرة للنظام السوري،

أعلى بكثير: لأن نحو ثلاثة أرباع المليون من شعب الفلبين البالغ تعدادهم يومها سبعة ملايين (أو ثمانية في تقديرات أخرى) مات بين سنوات 1899 و1903، وهذه النسبة أعلى بكثير من نسبة الوفيات العادية¹².

كانت الحرب لاستعمار الفلبين تحضيراً أولياً للحرب الأميركية الوحشية في فيتنام. التوسّع الأميركي في الغرب الأميركي فتح شهية الدولة على الاستعمار. الحرب في الفلبين كانت يفترض أن تكون سهلة وسلسة. الرئيس الأميركي أطلق عليها اسماً رسمياً: «الاندماج الخيري». كان التوسّع الأميركي خارج الحدود الأميركية امتداداً للتوسّع الأميركي الديموقراطي في الغرب الأميركي. وتقبل الشعب الأميركي في الحرب تلك كما تقبل حروب البيض ضد السكان الأصليين. وحروب الاستعمار، كما فرض السيطرة الاقتصادية الأميركية، كانا متلازمين في التاريخ الأميركي. الاستعمار الرسمي والاستعمار الأميركي غير الرسمي — حتى لا نتحدث عن الرسمي كما في حرب الاندماج الخيري» — هو نمط أميركي مميز من السيطرة التي تعرف كيف تنسوق لنفسها، لا بل كيف تصبح سيطرتها عقيدة معتنقة من قبل بعض المستعمرين. وكبار أصحاب المال في أميركا من الذين عارضوا الحروب الأميركية في مطلع القرن العشرين، مثل أندرو كارنيجي¹³، نظروا لفكرة حتمية وضع العالم تحت السيطرة الأميركية بواسطة القوة الاقتصادية ومن دون الحاجة «لأعباء الغزو العسكري والإدارة الاستعمارية»¹⁴.

كانت أميركا تهدف مبعراً لوراثة الاستعمار البريطاني، وكانت هناك دعوات ملحة للبدء بعملية بناء القوة العسكرية العالمية. رصد الكونغرس الأميركي المال لإنشاء البحرية الأميركية العالمية في عام 1883، وتأسست كلية البحرية بعد عام من ذلك. ليس التاريخ الأميركي على البراءة التي يقرأها الكثير من العرب عنه. ولم تكن السياسات والحروب الأميركية الخارجية منفصلة عن حروب الداخل ذات المنحى العرقي والإثني، والتي لم تتوقف منذ إنشاء جمهورية ناقشت في مؤتمرات التأسيس الدستوري إذا كان السود هم بشر أم لا، قبل أن تقرّ رسمياً أن الواحد منهم لا يساوي إلا ثلاثة أخماس رجل أبيض. وحروب الإبادة ضد السكان الأصليين أسست لوحشية «عادية» انتصفت بها كل الغزوات والأميركية. وتحقير العنصر الآخر تلازم مع هدير المدافع في كل الحروب الأميركية عبر التاريخ. أما الحروب والزاعات بين الولايات المتحدة وبين العنصر الأوروبي في الحرب العالمية الأولى والثانية فكانت جانباً من الإصرار الأميركي على وراثة الكرة الأرضية من منافسين أوروبيين. لكن «المصير الجلي» يصبح أقل بديهية وأقل حتمية في بلادنا. لعل الإرادة الإلهية (المفترضة) خذلتها.

المراجع

- [1] راجع كتاب مايكل هنت، «الصعود الأميركي: كيف حازت أميركا وأشهرت السيطرة العالمية»، دار نشر جامعة كارولينا الشمالية، ص. 15.
- [2] المرجع نفسه.
- [3] المرجع نفسه، ص. 16.
- [4] يُخطئ مايكل هنت في كتابه المذكور أعلاه (ص. 34) أن تاريخ المصطلح يعود لعام 1839.
- [5] راجع كتاب «المصير الجلي» لشين ماونتجوي، ص. 10.
- [6] راجع كتاب ريجنلد هورسمان، «العرق والمصير الجلي: الأصول العرقية للإنغلو سكسونية»، ص. 22.
- [7] كتاب مايكل هنت، ص. 50.
- [8] المرجع نفسه، ص. 50.
- [9] المرجع نفسه، ص. 50.
- [10] راجع مجلة «اتلانك منثلي»، أكتوبر 1872.
- [11] الكلمة صعبة الترجمة إلى اللغة العربية لأن الكلمة تحمل معنى التهدة، أو إعادة الوضع إلى السلام — بتعريف الغزاة.
- [12] راجع بعض الأرقام في كتاب هنت، ص. 54.
- [13] مؤسّسة «وقف كارنيجي» تأسست بتركة أمواله.
- [14] راجع الكتاب المرجع في هذا الصدد، ستيفارت كرايت ميلر، «الاندماج الخيري: الفتح الأميركي للفلبين، 1899-1903»، ص. 4.

*كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

وضّح حياة جديدة فيه»⁸. أما الاستعمار الأميركي للفلبين في آخر القرن التاسع عشر، فكان ذا مهمة مماثلة. حمل هذا الاستعمار على كاهله مهمة تحويل «شعب بلاستيكي» إلى جمهوريات. والرئيس ولسون، الذي ارتبط اسمه في بلادنا بحق تقرير المصير، أثنى على مساعدة «الشعوب غير النامية، الذين لا يزالون في طفولة نموهم السياسي». ولا يختلف الخطاب الأميركي عن الشعب الكوبي أو الفلبيني عن الخطاب الأميركي في القرن الواحد والعشرين عن الشعوب العربية والإسلامية وعن نشر الحرية. الرئيس ثيودور روزفلت وصف استعمار كوبا بأنه حملة «من أجل تحرير البرابرة من قيودهم» وأن «تحطيم البربرية» هو ضرورة (لهم). أما عن استعمار الفلبين، فقد وصفه روزفلت (بعدها أصبح رئيساً) بأنه «انتصار للحضارة على الفوضى السوداء للوحشية والبربرية»⁹.

والعلاقة بين إخضاع السكان الأصليين في أميركا وبين نشر الاستعمار الأميركي كانت مترابطة. والجنرالات الذين حكموا وسادوا وأخضعوا شعب الفلبين كانوا في أكثرهم من الولايات الغربية وذوي خبرة في إخضاع قبائل السكان الأصليين. وابتدع الأميركيون بسرعة حججاً وذرائع في دعم نشر الاستعمار الأميركي في الفلبين والصين وكوبا بعناوين مختلفة: من فوائد جمع الشعب الأميركي (أي البيض الذكور الذين عانوا من الفاقة بعد حرب أهلية مدمرة) إلى فتح الأسواق العالمية أمام البضائع الأميركية إلى حماية الأمن القومي الأميركي (وحجّة حماية الأمن القومي الأميركي ستكثّر على مدى حروب القرن العشرين والواحد والعشرين، خصوصاً في مرحلة «الحرب على الإرهاب» (وحتى في مرحلة «الحرب ضد البرابرة») كان الدفاع عن حق حرية التجارة للسفن الأميركية الحجة الرسمية، مع أن جيفرسون استعان بخطاب لوم القرآن إذ أنه روى أن سفير طرابلس الغرب شرح أسباب النزاع مع السفن الأميركية بالقول إنه «مكتوب في القرآن أن كل البلدان التي لا تؤمن بنبوة محمد هي واقعة في الخطيئة»¹⁰.

العلاقة بين إخضاع السكان الأصليين ونشر الاستعمار كانت مترابطة

واستعمار الفلبين بزعم الثقة الأميركية الذاتية بأحقية مهمتها الأخلاقية والإلهية. فقراء الفلبين على ضعف إمكاناتهم ومواردهم، شكّلوا مقاومة وطنية ضد الغزاة الأميركيين. واستعان الغزاة البيض بقاموس استبعادهم للسود ووصفوا شعب الفلبين بلقب التحقير نفسه الذي أطلقوه على السود. لم يعترض الكونغرس الأميركي يومها على وسائل التعذيب والوحشية التي لجأت إليها القوات الأميركية. مكن الاعتراض تركّز على الكلفة الباهظة (مالياً) للاستعمار. بدأ الاستعمار الأميركي باستعمال مصطلحات نظيفة وتقنيّة للاحتلال والقتل على نطاق واسع: دخل مصطلح

«الإخضاع» إلى اللغة الرسمية، ووسم الأعمال الحربية الأميركية منذ 11. كم قتل الأميركيون من الفلبينيين؟ كالعادة، لا تعترف الحكومة الأميركية رسمياً بعدد ضحاياها. هي تحتفظ سراً بتقديرات عسكرية لعدد ضحاياها، لكنها لا تعلنها على الملأ. لديها أرقام دقيقة عن عدد قتلاها: 4234 جندياً أميركياً. لكن التقديرات حول الضحايا من الشعب الفلبيني تختلف كثيراً. مات على الأقل 20,000 فلبيني بالنيان الأميركية، كما أن أكثر من 200,000 ماتوا جراء المجاعة التي تسببت بها الحرب. لكن تقديرات جديدة تعتبر أن رقم الضحايا من الفلبينيين هو